

Distr.: General
8 August 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون
البند ٢٥ من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية الزراعية والأمن الغذائي: التقدم المحرز في تنفيذ الوثيقة الختامية
لمؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي

تقرير الأمين العام

موجز

من أشدّ التحديات صعوبة اليوم خفض عدد ونسبة السكان الذين يعانون الجوع وسوء التغذية. فقد باتت الجهود مضنية أكثر بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود وازدياد تذبذبها، وبسبب النزاعات السياسية واستمرار نقص الاستثمار في الزراعة والغذاء والتغذية. ويفتقر العديد من البلدان لشبكات الأمان الاجتماعية الضرورية لتفادي الكوارث مثل المجاعة التي تضرب الصومال الآن. فالاستثمارات الطويلة الأجل في الزراعة المستدامة التي يجب أن تكون مصحوبة بجهود التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، والتخفيف من حدة الفقر، وتمكين المرأة، وتحسين الوصول إلى الأسواق، وإدارة النظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية لا تتم بالسرعة المطلوبة. ويجب تكثيف الاستجابات بقيادة البلدان المدعومة من المجتمع الدولي من أجل تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً بحلول عام ٢٠١٥.

* A/66/150.



المحتويات

الصفحة

٣		أولا - مقدمة
٤		ثانيا - نظرة عامة
١١		ثالثا - شبكات الأمان القصيرة الأجل
١٣		رابعا - التنمية المستدامة الطويلة الأجل
٢٠		خامسا - التنسيق الاستراتيجي والتعاون الفعال
٢٨		سادسا - خاتمة

أولا - مقدمة

١ - أُعدّ هذا التقرير استجابة لطلب الجمعية العامة في قرارها ١٧٨/٦٥ إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في دورتها السادسة والستين تقريراً عن التطورات المتعلقة بالجهود العالمية الرامية إلى معالجة التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذوي، وعن التقدم المحرز في نتائج الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي.

٢ - ويتحقق الأمن الغذائي والتغذوي عندما يكون بإمكان جميع الناس، وفي جميع الأوقات، الحصول مادياً واجتماعياً واقتصادياً على الغذاء الكافي والسليم والمغذي لتلبية احتياجاتهم وأفضلياتهم الغذائية من أجل حياة مفعمة بالحياة والصحة^(١) لذلك فإن الأمن الغذائي يشمل المسائل المتعلقة بتوافر الغذاء وإمكانية الحصول عليه، والاستفادة والاستقرار، ونظراً لتركيزه على خاصيات الأفراد، فإنه يشمل أيضاً احتياجاتهم من الطاقة والبروتينات والمغذيات الضرورية للحياة والنشاط والحمل والنمو والقدرات الطويلة الأجل. والأمن الغذائي والتغذوي شرط أساسي للتمتع الكامل بالحقوق في الغذاء^(٢).

٣ - ومن أكبر التحديات في وقتنا الحاضر معالجة مشكلة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في العالم. وتواجه بلدان القرن الأفريقي أزمة حادة جداً بسبب عدم انتظام تساقط الأمطار على مدى مواسم عدة مما تسبب في حالة من الجفاف الشديد، كما أن العالم لا يزال بعيداً كل البعد عن تحقيق هدف خفض عدد الجوع والذين يعانون من سوء التغذية في العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وتضغط الأسعار الدولية للمواد الغذائية والنفط معاً على ميزانيات الأسر المعيشية وتزيد من تكلفة العمليات الإنسانية. ويمكن أن يكون تأثير الجوع وسوء التغذية حاداً بوجه خاص بالنسبة للنساء الحوامل والمرضعات، وصغار الأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة والمصابين بأمراض مزمنة (مثل فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز)، وكبار السن، وسائر الفئات الضعيفة بوجه خاص.

٤ - وهناك آمال كبيرة في أن تتمكن الأمم المتحدة من أن تساعد على تحقيق فارق كبير في الأمدن المتوسط والطويل، لا سيما بالنسبة لمنخفضي الدخل الذين ليسوا مشترين للأغذية، بمن فيهم سكان المدن الفقراء وسكان الأرياف. ويجري حالياً بذل جهود منسقة أكثر نتيجة لمؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي المنعقد في عام ٢٠٠٩.

(١) "فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي في العالم: إطار العمل الشامل"، موجز إطار العمل الشامل المحدث، آب/أغسطس ٢٠١١.

(٢) صحيفة وقائع مفوضية حقوق الإنسان ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن الحق في الغذاء الكافي (سلسلة صحف وقائع مفوضية حقوق الإنسان، العدد ٣٤).

٥ - واستفاد هذا التقرير من المدخلات الواردة من فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي في العالم، بما في ذلك المساهمات الواردة من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي واليونسكو. وقد كثفت فرقة العمل عملها خلال السنة الماضية من أجل التخفيف من آثار الزيادات الأخيرة في الأسعار وتقلباتها المفرطة، ومواجهتها، فضلا عن الأسباب الهيكلية لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي بطريقة شاملة، وخاصة على الصعيد القطري.

ثانيا - نظرة عامة

تقلب أسعار المواد الغذائية: الاتجاهات والأسباب الحديثة

٦ - شهدت أسعار المواد الغذائية ارتفاعا لم يسبق له مثيل. وسجل مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الأغذية رقما قياسيا إذ بلغ ٢٣٨ نقطة في شباط/فبراير ٢٠١١^(٣). وبلغ في حزيران/يونيه رقما متوسطا قدره ٢٣٤ نقطة، أي زيادة قدرها ١ في المائة مقارنة بشهر أيار/مايو ٢٠١١ وبزيادة قدرها ٣٩ في المائة مقارنة بشهر حزيران/يونيه ٢٠١٠. وكان الارتفاع الكبير في الأسعار الدولية للسكر هو السبب الرئيسي للزيادة في قيمة المؤشر في حزيران/يونيه. وتتوقع نشرة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - التوقعات الزراعية - أن تظل الأسعار فوق مستويات الاتجاهات التاريخية وتستمر في التقلب في الأمد المتوسط.



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، ٢٠١١.

(٣) مؤشر أسعار الأغذية لمنظمة الأغذية والزراعة هو مقياس للتغير الشهري في الأسعار الدولية لمجموعة من السلع الأساسية الغذائية. وهو يتكون من متوسط خمسة مؤشرات لأسعار مجموعة من السلع الأساسية. انظر <http://www.fao.org/worldfoodsituation/wfs-home/foodpricesindex/en/>

٧ - وتقلب الأسعار بعض الشيء سمة عادية في أسواق السلع الأساسية الدولية نتيجة لما تنسم به من خاصيات أساسية. ويتأثر الإنتاج الزراعي بالصدمات الطبيعية مثل التقلبات الجوية، والآفات والأمراض. وقد نشأ تقلب الأسعار مؤخرًا عن عوامل أساسية من هذا القبيل - تزامن الصدمات المناخية في البلدان المنتجة والمصدرة الرئيسية مع انخفاض مستويات المخزون.

٨ - ومن العوامل الهامة الأخرى الطلب على المحاصيل الغذائية ومحاصيل العلف اللازمة لإنتاج أنواع الوقود الإحيائي. وقد استأثر الوقود الإحيائي خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ بنصيب كبير من الاستخدام العالمي للعديد من المحاصيل^(٤).

٩ - بيد أن حركة أسعار السلع الأساسية الغذائية في عام ٢٠١١ تختلف عن حركتها في عام ٢٠٠٨. فقد زادت محاصيل الحبوب في عام ٢٠١٠ عن المتوسط في عدد من البلدان، بما في ذلك في أفريقيا. وزادت بعض الأسعار المحلية للمواد الغذائية عن أسعار عام ٢٠٠٨، بينما ظلت أسعار أخرى منخفضة مقارنة بمستويات الأسعار العالمية. ولم يرتفع سعر الرز في السوق العالمية لأن المحاصيل كانت جيدة عمومًا في آسيا، كما أن حجم المخزون في البلدان المستوردة للرز صار يفوق الآن ما كان عليه في عام ٢٠٠٨.

١٠ - وازداد تقلب أسعار الأغذية حدّة بسبب الروابط الوثيقة أكثر بين أسواق السلع الأساسية (الزراعة والطاقة) وأنشطة المستثمرين الماليين التي غالبًا ما تكون قائمة على المضاربة. وقد ازدادت كثيرًا أمولة الأسواق المالية منذ عام ٢٠٠٤ تقريبًا، كما يظهر ذلك من خلال ارتفاع حجم الاستثمارات المالية في أسواق مشتقات السلع الأساسية. وتشكل هذه الظاهرة مصدر قلق بالغ، لأن أنشطة المشاركين الماليين تترع إلى دفع أسعار السلع الأساسية بعيدًا عن المستويات التي تبررها العوامل الأساسية للسوق، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على كل من المنتجين والمستهلكين^(٥).

١١ - وإذا انتقل ارتفاع الأسعار من الأسواق العالمية إلى باب المزرعة، وإذا توافرت المدخلات والخدمات الأخرى، بما في ذلك الوصول إلى الأسواق، سيتمكن المزارعون من تحقيق مكاسب عن طريق إنتاج كميات أكبر وبيعها. وينطبق ذلك بوجه خاص على فقراء المزارعين. بمن فيهم أصحاب الحيازات الصغيرة في البلدان النامية، أي إنهم إذا كانوا قادرين

(٤) تقلب الأسعار في الأسواق الغذائية والزراعية: استجابات السياسة العامة. التقرير المشترك لمنظمة الأغذية والزراعة. ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى مجموعة الـ ٢٠ (٢ حزيران/يونيه ٢٠١١).

(٥) الأونكتاد، تكوين الأسعار في أسواق السلع الأساسية المأمولة: دور الإعلام. يمكن الاطلاع عليه على الموقع التالي: http://www.unctad.org/en/docs/gds2011_en.pdf.

على الاستجابة، ولقوا المساعدة اللازمة لمواجهة أي مخاطر ترتبط بذلك، فإنهم سيكونون قادرين على زيادة دخلهم. غير أن ذلك سوف لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين الأمن الغذائي والتغذوي للفقراء الذين سيجبرون على دفع أسعار أعلى. ونشرت منظمة الأغذية والزراعة دليل الإجراءات السياسية والبرمجية على الصعيد القطري لمواجهة ارتفاع أسعار الأغذية^(٦)، وعقدت في الفترة ما بين آذار/مارس وتموز/يوليه ٢٠١١ سلسلة من الحلقات الدراسية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بشأن السياسة العامة مدة كل منها يومان، وذلك لمساعدة البلدان على تطوير استجاباتها على مستوى السياسة العامة لمواجهة ارتفاع أسعار الأغذية.

التعرض للظواهر المناخية الحادة وآثار تغير المناخ

١٢ - تشرد ما يزيد عن ٣٨ مليون بشر بسبب الكوارث المفاجئة ذات الصلة بالمناخ في عام ٢٠١٠، مما قوّض سبل عيشهم وأمنهم الغذائي. وتشير الاتجاهات إلى أن الظواهر المناخية التي تكون إمكانية التنبؤ به محدودة، والحادة قد أصبحت هي القاعدة^(٧). وبحلول عام ٢٠٥٠، سيزداد عدد السكان الذين يمكن أن يتهددتهم خطر الجوع بنسبة قد تصل إلى ٢٠ في المائة وذلك بسبب الخسائر في الإنتاج ذات الصلة بالمناخ. ويمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى إضافة مليون طفل إلى أعداد الأطفال الذين يعانون سوء التغذية، ويوجد معظمهم في أفريقيا جنوب الصحراء^(٨).

١٣ - والتكاليف الاقتصادية للكوارث المتصلة بالمناخ كبيرة. ففي أفريقيا جنوب الصحراء بلغت قيمة الخسائر الاقتصادية الناشئة عن الكوارث بسبب الجفاف في عام ٢٠٠٩ ما يناهز ٩٠ في المائة^(٩). ومن المتوقع أن تنخفض الإنتاجية إلى مستويات ربما تكون متدنية أكثر ويصبح الإنتاج أكثر تقلباً في العديد من مناطق العالم التي ينخفض فيها مستوى الإنتاج الزراعي بالفعل ولا تتوفر فيها بشكل كاف الأدوات اللازمة لمواجهة الحوادث الوخيمة. ويُتوقع أن تؤدي التغيرات الطويلة الأمد في أنماط درجات الحرارة وتساقط الأمطار، التي هي

(٦) منظمة الأغذية والزراعة، روما، كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

(٧) "المشردون بسبب الكوارث الطبيعية الناشئة عن المخاطر: التقديرات العالمية لعامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠"، مركز رصد المشردين في الداخل والمجلس النرويجي للاجئين (٢٠١١).

(٨) G.C. Nelson et al. (2009) Climate Change Impact on Agriculture and Costs of Adaptation. International Food Policy Research Institute (IFPRI), Washington, D.C.

(٩) F., Vos, J., Rodriguez, R. Below, and D. Guha-Sapir, (2010). Annual Disaster Statistical Review 2009: the numbers and trends. Brussels: CRED.(2010).

جزء من تغير المناخ، إلى تحول في مواسم الإنتاج، وأنماط الآفات والأوبئة، وإلى تغيير في أنماط إنتاج المحاصيل، مما يؤثر في الأسعار والدخل، وأخيراً في سبل العيش والحياة.

١٤ - وتبرز البحوث الجارية وجود صلات وثيقة بين خطر الجفاف وسوء التغذية، ففي كينيا على سبيل المثال، يصل احتمال توقف نمو الأطفال الذين يولدون في المناطق المتأثرة بالجفاف إلى نسبة ٥٠ في المائة. ويتضاعف خطر تعرض الأطفال إلى سوء التغذية في النيجر خلال فترات الجفاف. ويمكن أن يؤدي تغير المناخ إلى إضافة ٢٤ مليون طفل إلى من يعانون سوء التغذية، يوجد معظمهم في أفريقيا جنوب الصحراء^(٨).

١٥ - وتحدث أشد حالات الطوارئ خطورة في مجال الأمن الغذائي والتغذوي في العالم في القرن الشرقي لإفريقيا، حيث تسببت أسوأ حالات الجفاف منذ عام ١٩٥٠ في انعدام المحاصيل وهلاك قطعان كبيرة من الماشية، مما أسفر عن ارتفاع مشط في أسعار المواد الغذائية وصلت نسبته إلى ٢٧٠ في المائة في بعض المناطق في الصومال^(١٠). وأصدر العديد من وكالات الأمم المتحدة إنذارات بوقوع جفاف في المنطقة يشمل الصومال وكينيا وجيبوتي وإثيوبيا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، غير أن نطاق الجفاف ومدى خطورته لم يتضح إلا في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١١. واقترحت إجراءات للتأهب لمواجهة الجفاف غير أنها لم تلق الدعم الكافي. ونتيجة لهذه العوامل، وبالإضافة إلى استمرار الصراع السياسي والخطر الذي تفرضه مجموعات الثوار المقاتلة على المساعدة الإنسانية، تدفقت موجات المهاجرين في اتجاه كل من العاصمة الصومالية مقديشو، وإلى مخيمات اللاجئين داخل كينيا وأثيوبيا. وتقدر لجنة الصليب الأحمر الدولية أن ما بين ٣٠ و ٤٠ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحادة عند وصولهم إلى المخيمات. وتتوقع شبكة نظام الإنذار المبكر بالمجاعة أنه من غير المرجح أن يتحسن الأمن الغذائي هذه السنة، وأنه من المحتمل أن تسوء الحالة. وفي تموز/يوليه ٢٠١١، بلغ عدد السكان الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في المنطقة دون الإقليمية ١٣ مليون نسمة، وأن الاستجابة الحالية لحالة الطوارئ غير كافية لمنع تفاقم الحالة. ويبرز هذا الوضع ما للجفاف من تأثير سلبي على حياة وسبل عيش المجتمعات المحلية الراححة بالفعل تحت وطأة الفقر وذات القدرة المحدودة على مقاومته^(١١).

FEWS NET. East Africa: Past year one of the driest on record in the eastern Horn. June 14, 2011. (١٠)

www.fews.net

(١١) www.fews.net

١٦ - وللمحافظة على الأمن الغذائي والتغذوي وتعزيزه يلزم الزيادة في إنتاجية النظم الزراعية، وزيادة القدرة على تحمل خطر المناخ والقدرة على الصمود في وجه الصدمات الزراعية - الإيكولوجية والاجتماعية - الاقتصادية. فهي جميعها مترابطة مع الدعائم البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة. ويحدد التقرير الصادر حديثاً بشأن "تغير المناخ، والمياه والأمن الغذائي"^(١٢). الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لمساعدة البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في تقييم آثار تغير المناخ المحتملة على الزراعة السقوية وعلى إنتاج الأغذية، وفي ملائمة إدارة المياه المستخدمة في الزراعة بما يتمشى ونطاق وعمق الآثار المتوقعة.

نقص الاستثمار في الزراعة

١٧ - الميزانيات الوطنية هي المصدر الرئيسي للإنفاق الحكومي على الزراعة، الذي انخفض إلى ٧ في المائة في المتوسط تقريباً في البلدان النامية، وربما إلى أقل من ذلك في أفريقيا. وهذا النمط آخذ في التغير، وخاصة من خلال النهج الذي يتوخاه على مستوى أفريقيا برنامج التنمية الزراعية الشاملة في أفريقيا. والمساعدة الإنمائية الرسمية هي من المصادر الهامة لاستثمارات القطاع العام لغرض النمو الزراعي؛ بيد أنها لا تمثل عادة سوى نحو ١٥ في المائة من مجموع الإنفاق الحكومي العام في القطاع. وقد انخفض حجم المساعدة الإنمائية الرسمية لقطاع الزراعة في البلدان النامية منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي، ذلك أن حصة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للزراعة قد انخفضت إلى ٣,٨ في المائة فقط (على الرغم من أن هذه النسبة أيضاً قد أخذت الآن في الارتفاع). ولا يزال حجم إقراض المصارف الزراعية والاستثمار المباشر الأجنبي في الزراعة في البلدان النامية صغيراً، فهو لا يزيد عن ١٠ في المائة من مجموع الإقراض المصرفي في أفريقيا جنوب الصحراء^(١٣).

١٨ - وفي عام ٢٠٠٧، قُدرت قيمة الاستثمار في الزراعة بمبلغ ١٨٩ بليون دولار، كانت ثلاثة أرباعه استثمارات خاصة. ويُقدر الاستثمار السنوي اللازم لتلبية الطلب على الغذاء في عام ٢٠٥٠ بما قيمته ٢٧٩ بليون دولار، منها ٢٠٨ بلايين دولار في شكل استثمار خاص. وإذا ازداد حجم المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي بالتناسب مع المبلغ المطلوب من الاستثمار الخاص، ينبغي أن تزداد قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ١٢ بليون دولار في السنة وتزداد قيمة الاستثمار المباشر الأجنبي في الزراعة في البلدان النامية بما قدره ٤ بلايين دولار في السنة. ولخفض نسبة الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ والقضاء تماماً

(١٢) منظمة الأغذية والزراعة (٢٠١١).

(١٣) *Price Volatility in Food and Agricultural Markets: Policy Responses* منظمة الأغذية والزراعة/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٣ أيار/مايو ٢٠١١).

على الفقر بحلول عام ٢٠٢٥، تقدر منظمة الأغذية والزراعة أن مجموع الاستثمار الحكومي في الزراعة في البلدان النامية ينبغي أن يرتفع إلى ١٢٠ بليون دولار في السنة. وإذا تواصل ارتفاع حجم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الزراعة بالتناسب مع النفقات الحكومية المحلية، ستزداد قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٢٠ بليون دولار في السنة. وبدلاً من ذلك، فإذا ازدادت نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المانحة، كما التزمت بذلك سابقاً، وإذا ارتفعت حصة الزراعة من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ١٧ في المائة، كما حدث ذلك في بداية الثمانينات، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة سترتفع إلى ٤٤ بليون دولار في السنة. وحالياً وعلى الرغم من الأدلة المتزايدة على أن انعدام الأمن الغذائي يحفز الاضطرابات المدنية، ليس هناك دليل يذكر على أن المساعدة الإنمائية الرسمية سترتفع بالقدر الكافي لمواجهة هذا التحدي.

التقدم المحرز في مجال الحد من الجوع

١٩ - يرمي الهدف الإنمائي للألفية إلى خفض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف، بينما يهدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية المعقودة في عام ١٩٩٦ إلى خفض عدد هؤلاء الجياع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وزاد العدد الإجمالي من السكان الذين يعانون من الجوع في العالم عن بليون نسمة في عام ٢٠٠٩. وفي حين انخفض عدد الذين يعانون من سوء التغذية إلى قرابة ٩٢٥ مليون شخص في عام ٢٠١٠، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحقيق غايات الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بالجوع. ففي العالم النامي يعاني ١ من بين كل ستة أشخاص من سوء التغذية (١٦ في المائة في عام ٢٠١٠، نزولاً من ١٨ في المائة في عام ٢٠٠٩). ولا تزال هذه النسبة تفوق كثيراً الهدف الإنمائي ١ للألفية. ويواجه الأمن الغذائي الخطر من جديد بسبب زيادة ارتفاع أسعار الأغذية وتقلبها منذ أواخر عام ٢٠١٠.

٢٠ - وتعيش الغالبية الكبرى من الذين يعانون من سوء التغذية في العالم - ٩٨ في المائة - في العالم النامي. ويعيش الثلثان منهم في سبعة بلدان فقط هي: بنغلاديش، والصين، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، والهند، وإندونيسيا وباكستان. ويعيش ٤٠ في المائة منهم في الصين والهند وحدهما. وتشير التوقعات بالنسبة لعام ٢٠١٠ إلى أن وتيرة انخفاض عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية متفاوتة للغاية بين المناطق النامية. ولا تزال المنطقة التي يعيش فيها أكثر الناس معاناة من سوء التغذية هي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ التي

وصل عددهم فيها إلى ٥٧٨ مليون شخص في عام ٢٠٠٤^(١٤). وبالإضافة إلى ذلك، يوجد في العالم النامي قرابة ٢٣ في المائة من الأطفال ناقصي الوزن.

٢١ - واعتباراً من الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ (أحدث فترة تتوفر بشأنها بيانات كاملة على المستوى القطري)، حققت بعض البلدان، بما في ذلك أرمينيا وفيت نام في آسيا الهدف المتعلق بالجوع من الأهداف الإنمائية للألفية، بينما لا تزال الصين وبلدان أخرى تسير نحو هذا الهدف. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حققت كل من جامايكا وغيانا ونيكاراغوا الهدف المتعلق بالحد من الجوع في حين تقترب البرازيل والبلدان الأخرى من تحقيقه. ولا تزال أعلى نسبة من السكان الذين يعانون من سوء التغذية توجد في أفريقيا جنوب الصحراء حيث بلغت ٣٠ في المائة في عام ٢٠١٠، غير أن درجات التقدم المحرز متفاوتة جداً على الصعيد القطري. واعتباراً من الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧، حققت كل من غانا والكونغو ومالي ونيجيريا هدف الحد من الجوع، وقاربت إثيوبيا والبلدان الأخرى على تحقيقه. بيد أنه ارتفعت نسبة الذين يعانون من سوء التغذية في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى ٦٩ في المائة بعد أن بلغت ٢٦ في المائة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢^(١٤).

٢٢ - وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته العديد من البلدان، لا تزال الدول الهشة والعديد من البلدان جنوب الصحراء الكبرى متخلفة كثيراً عن تحقيق الهدف الإنمائي ١، وذلك بسبب أوضاع الفقر الأولية (انخفاض مستويات الدخل أو تدهور حالة المؤسسات) أو عدم ملائمة الظروف الإنمائية التي غالباً ما ترتبط بالآزمات الطويلة. وفي عام ٢٠١٠، حددت مؤسسة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ما مجموعه ٢٨ بلداً تعيش آزمات طويلة الأمد، تتسم بالكوارث الطبيعية المتكررة والصراعات والآزمات الغذائية الطويلة الأمد، وتعطل سبل العيش وعدم كفاية القدرات المؤسسية على مواجهة الآزمات^(١٤).

٢٣ - ونظراً لارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي والتغذوي والآزمات الغذائية المتكررة بانتظام في القرن الأفريقي ومناطق أخرى، ما فتئت الحكومات والهيئات الإقليمية من المجتمع الدولي تحاول اتباع نهج شامل ذي مسار مزدوج في مجال الأمن الغذائي، موحدة استجاباتها للاحتياجات الفورية بالإضافة إلى إجراءات طويلة الأجل لمعالجة الأسباب الهيكلية، وزيادة القدرة على إدارة خطر الكوارث وإرساء سبل عيش ونظم لإنتاج الأغذية أكثر مقاومة للصدمات^(١).

(١٤) منظمة الأغذية والزراعة، "حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم" (روما، ٢٠١٠).

ثالثاً - شبكات الأمان القصيرة الأجل

٢٤ - للتدخلات في المجال التغذوي، والمساعدة الغذائية الطارئة وشبكات الأمان دور هام في تلبية الاحتياجات الفورية للسكان الضعفاء المعرضين لخطر كبير وفي تحقيق استقرار أوضاعهم. وينبغي أن تقوم التدخلات هذه على تقييمات للأمن الغذائي والتغذوي وتراعى فيها الاحتياجات والقدرات على المستوى القطري.

٢٥ - وأعد البنك الدولي وفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي في العالم تقريراً يقيّم التقدم المحرز في الجهود التي تبذلها البلدان من أجل حماية الفئات غير الآمنة غذائياً، والمعرضة لتأثيرات ارتفاع أسعار الأغذية وتقلبها، والمواجهة لخطر سوء التغذية، مركّزا على برامج الحماية الاجتماعية المصممة والمنفذة بشكل جيد في كل من البرازيل والمكسيك وإثيوبيا التي أدت إلى الحد من مخاطر الجوع وسوء التغذية وخفضت من حدة تأثير ارتفاع الأسعار، التي أتاحت في الوقت نفسه فرصاً إقتصادية إلى جانب بناء رأس المال البشري وتشجيع النمو الاقتصادي. وتعكف كل من كمبوديا وإندونيسيا على إرساء نظم مماثلة، ويتبين من التجربة أن نظم شبكات الأمان حتى وإن كانت متواضعة فإنها توفر نقطة انطلاق للتدخل في الأزمات^(١٥).

٢٦ - ويتبين من التجربة أن برامج شبكات الأمان القصيرة الأجل القائمة على العمالة (الغذاء أو النقد مقابل العمل) يجب أن تحمي المجتمعات المحلية من الصدمات وتثبت أوضاعهم خلال فترات النقص الموسمي وفي أوقات الندرة. وللعديد من هذه التدخلات تأثير مزدوج، إذ أنها تساعد السكان على تلبية احتياجاتهم الغذائية الفورية، وتمكّن صغار المزارعين والمزارعين المهمشين في الوقت نفسه غير الأمنين غذائياً من توليد أصول جديدة وتوفير حوافز للاستثمار في القدرة على الصمود والإنتاجية طويلة الأجل، وهو خطر ما كان بإمكانهم أن يواجهوه لولا ذلك. وقدّم برنامج الأغذية العالمي الدعم لبرنامج إدارة الموارد البشرية لإتاحة التحول إلى سبل عيش أكثر استدامة في إثيوبيا الذي يهدف إلى تعزيز القدرة على مواجهة الصدمات، وتلبية الاحتياجات الغذائية الضرورية وتنويع سبل العيش من خلال الإدارة المستدامة للأراضي، وإضفاء الطابع المؤسسي على الممارسات ونظم الإدارة المستدامة للأراضي على الصعيد المحلي وتكرارها في المناطق الأخرى. واستفاد ما يزيد عن ٦٠٠ ٠٠٠ شخص من الجمع بين ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي والتكنولوجيات الإنتاجية وتوليد

(١٥) ”Nutrition Interventions for the Most Vulnerable and Access to Humanitarian Supplies: Progress and Prospects“، البنك الدولي وفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الغذاء في العالم (حزيران/يونيه ٢٠١١).

الدخل من الذين استعادوا تحكمهم في الأراضي والموارد وسبل العيش، قاطعين بذلك مع الجوع وانعدام الأمن الغذائي.

٢٧ - وتساعد شبكات الأمان الأخرى المحددة الأهداف مثل برامج التغذية المدرسية على تخفيف حدة الجوع، وتدعم في الوقت نفسه التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين والتنمية المحلية. وخلال الصدمات الاقتصادية، مثل الصدمات المرتبطة بارتفاع أسعار الأغذية، أو التي تحدث خلال الأزمات الطويلة المدى، تُصبح التغذية المدرسية شبكة أمان فعالة لدعم سبل العيش والحيلولة دون اعتماد المتأثرين من الأزمات استراتيجيات سلبية في مواجهتها. وإذا ما ارتبطت برامج التغذية المدرسية بالشراءات المحلية، فلها يمكن أن تزيد من دخل صغار المزارعين وتشجع التنمية المحلية. في حين تمس الحاجة كثيرا إلى التغذية المدرسية لا تزال البرامج مع ذلك تتلقى الدعم من التمويل الخارجي. ويتمثل التحدي الآن في الانتقال من البرامج المتلقية للمساعدة الخارجية إلى برامج مدارة وممولة وطنيا^(١٦). ويقلل استعمال المواد الغذائية المنتجة محليا من تكاليف سلة الأغذية ويتيح إمكانية الشراءات المحلية والانتقال السلس إلى الإشراف الحكومي، كما تولد وفورات تستخدم في توسيع نطاق تعزيز سلة الأغذية. وحتى الآن نجح ٣٧ بلدا في استلام مهام إدارة برامج التغذية المدرسية من البرنامج الأغذية العالمي^(١٧).

٢٨ - ويقدم برنامج البنك العالمي للتصدي لأزمة الغذاء في العالم مساعدة عاجلة لأشد البلدان فقرا وضعفا، لا سيما البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا وفي آسيا، بما في ذلك حفز الإنتاج الغذائي القصير الأجل وإتاحة فسحة ضريبية للسماح بإجراء تخفيضات في التعريفات الجمركية على الواردات أو تعليق الرسوم الجمركية أو الضرائب المفروضة على الأغذية من أجل التخفيف من تأثير ارتفاع الأسعار. ويخصص البرنامج حاليا مبلغ ١,٥ بليون دولار لفائدة ٤٤ بلدا، يستفيد منها قرابة ٤٠ مليون شخص. وأذن للبرنامج بأن يعجل في صرف مبلغ يصل إلى ٧٦٠ مليون دولار من الأموال المتاحة لدى

(١٦) Donald Bundy, Carmen Burbano, Margaret Frosh, Aulo Gelli, Matthew Jukes, and Lesley Drake, "Rethinking School Feeding" Social Nets, child Development, and the Education Sector", International Bank for Reconstruction and development/World Bank/WFP (2009), Available at http://siteresources.worldbank.org/EDUCATION/Ressources/278200-1099079877269/547664-10990800042112/DID_School_Feeding.pdf

(١٧) انظر "Two minutes to learn about: School Meals" متاح على الموقع الشبكي <http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/communications/wfp220221.pdf>

البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الإنمائية الدولية حتى نهاية عام ٢٠١١، مع إمكانية تمديد هذه الفترة إلى عام ٢٠١٢.

٢٩ - ويوفر المرفق الغذائي التابع للاتحاد الأوروبي، الذي انطلق بمبلغ ١ بليون يورو في عام ٢٠٠٩، استجابة عاجلة وكبيرة للأزمة الغذائية لتنفيذ برنامج مدته سنتان يهدف إلى مساعدة البلدان النامية على المضي قدماً نحو تحقيق الأمن الغذائي الطويل الأمد. ويركز المرفق الغذائي، الذي أنشئ بالتعاون مع فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي في العالم على البرامج التي ستحقق تأثيراً عاجلاً ودائماً على الأمن الغذائي، مع تضمين السياسات الحكومية مشاريع لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي والحد من الفقر.

رابعاً - التنمية المستدامة الطويلة الأجل

٣٠ - بينما يعمل المجتمع الدولي على الاستجابة بسرعة للاحتياجات القصيرة الأمد في مجال الأمن الغذائي والتغذوي، يجب أن يعالج المسألة الأساسية المتمثلة في كيفية دعم جهود البلدان الرامية إلى تنمية الزراعة المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي الطويل الأمد، بما في ذلك الأسواق التي تستوعب صغار المزارعين، لا سيما من النساء. ويقلل إنشاء "مسار ثان" قوي من الحاجة إلى اتخاذ تدابير طارئة على "المسار الأول". ويجب تعزيز إجراءات المتابعة من أجل تنفيذ قرارات الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية^(١٨).

٣١ - وتتكامل النهج الناجحة المتعلقة بالزراعة المستدامة مع العديد من أبعاد التنمية وصنع السياسات، وتشمل أصحاب المصلحة المعنيين، وتتضمن منظورا جنسانيا^(١٩). والنساء هن غالبية صغار المزارعين والمشتغلات بالأعمال الحرة في الريف، كما يقع على كاهلهن الجزء الأكبر من عبء توفير احتياجات الأسر المعيشية وتغذيتها، ورعاية الأفراد الذين يعتمدون على غيرهم. ومقارنة بالرجل، فإن إمكانية وصول المرأة إلى موارد الإنتاج والفرص والخدمات تقل عن إمكانية الرجل. وتواجه الأسر المعيشية التي ترأسها المرأة أكبر التحديات.

(١٨) انظر E/2009/29-E/CN.17/2009/199.

(١٩) Bina, Agatwal, "food Crisis and Gender Inequality" ورقة العمل عدد ١٠٧ الصادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٣٢ - ويجب أن تكون الخطط الوطنية المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي خططاً موضوعية ومصممة ومملوكة ومنفّذة ومدارة وطنياً^(٢٠). ويتطلب الأمن الغذائي والتغذوي الطويل الأجل أن تستثمر البلدان لجعل نظم الحماية الاجتماعية متاحة، والمحافظة على توافر الأغذية من خلال النظم الزراعية المنتجة والمستدامة، وإدارة النظم الإيكولوجية على نحو مستدام، وتحسين الأسواق الدولية للأغذية. وتستطيع نظم الحماية الاجتماعية التي تعمل بشكل جيد أن تحمي الأسر المعيشية والأفراد من الصدمات، كما يمكن أن تكون عنصراً حيوياً في استراتيجية الحد من الفقر والجوع وسوء التغذية، لا سيما في أوساط صغار المزارعين (بمن فيهم الرعاة وصيادو السمك) الذين هم غير آمنين غذائياً بالفعل. ولذلك ينبغي أن تستثمر الحكومات في الحماية الاجتماعية من أجل تعزيز قدرة الأسر المعيشية على مواجهة الصدمات. وينبغي إنشاء شبكات الأمان الاجتماعي في بداية أي أزمة وتنفيذها فوراً.

٣٣ - بيد أنه لا يزال هناك ٨٠ في المائة من سكان العالم لا يمكنهم الوصول إلى أي نوع من أنواع الحماية الاجتماعية، وتغطية شبكات الأمان الاجتماعي. وفضلاً عن ذلك، فإن الأدوات القائمة على السوق، مثل الائتمانات البالغة الصغر والتأمين متدنية بوجه خاص في أكثر البلدان ضعفاً.

الحلول القائمة على السوق وإنشاء السلاسل المضيفة للقيم الزراعية

٣٤ - يستلزم إنشاء سلاسل القيم الجمع بين شراكات الأعمال بين مختلف الجهات الفاعلة التي تقوم بإنتاج المواد الزراعية والاتجار بها وتجهيزها وتسويقها، وتعزيز تلك الشراكات. وأهم تحد في هذا الصدد هو إقحام صغار المزارعين في سلاسل القيم بوصفهم شركاء موثوقين ومربحين وربطهم بالأسواق. وما لم تركز عملية إنشاء سلاسل القيم على صغار المزارعين، فإن عدداً متزايداً من المزارعين يهملّ ويستبعد من الأسواق المربحة ويقعون في فخ إنتاج الكفاف. وما مشاريع تحقيق الأمن الغذائي عن طريق إضفاء الطابع التجاري على الزراعة^(٢١) في كل من غينيا - بيساو، وليبيريا، ومالي، والسنغال، وسيراليون، وغينيا، وغامبيا إلا أمثلة على الجهود الرامية إلى تعزيز منظمات المزارعين، وتحسين القيمة المضافة وتشجيع الروابط بين المزارعين والأسواق.

(٢٠) إعلان مؤتمر القمة بشأن الأمن الغذائي، منظمة الأغذية والزراعة، WSFS 2009/2 (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩).

(٢١) www.fsca-pisa.org/

٣٥ - وتشرك المبادرة التجريبية - الشراء من أجل التقدم - لبرنامج الأغذية العالمي، صغار المزارعين بصورة مباشرة أكثر في عملية البيع، باستخدام القوى الشرائية لبرنامج الأغذية العالمي لدعم التنمية المستدامة ونظم الأمن الغذائي والتغذوي وتحويل المساعدة الغذائية والتغذوية إلى استثمار منتج في المجتمعات المحلية. وتتناول مجموعة منسقة من إجراءات الدعم القيود التي يواجهها صغار المزارعين على امتداد السلاسل المضيفة للقيمة الزراعية، وتعزز إمكانات النجاح. ويكتسب المزارعون المدعومون القدرة على زيادة الإنتاجية، والبيع إلى برنامج الأغذية العالمي، وتلبية طلبات الأسواق الرسمية.

٣٦ - وتحظى أيضا المؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة بالاعتراف بأهميتها على نطاق واسع لمساهمتها الكبيرة في توليد العمالة، والنتائج المحلي والصادرات وتعزيز مباشرة الأعمال الحرة. بيد أن المؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة تكافح حاليا من أجل منافسة الشركات الأكبر ومواجهة تعاظم موجة المنتجات الغذائية المستوردة في المناطق النامية.

٣٧ - وقد تم الترويج للاستثمار المباشر الأجنبي في الزراعة الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات وجهات أخرى بوصفه حلا لتسوية مشكلة الأمن الغذائي، لا سيما في أفريقيا. ويُدعى أنه سيساعد على التخفيف من حدة أزمة الغذاء في العالم عن طريق استغلال الإمكانات الزراعية "غير المستخدمة" في البلدان وتوفير المال والهيكل الأساسية والموارد الأخرى اللازمة لتحسين الأمن الغذائي في البلدان الفقيرة. وتبحث بعض البلدان أيضا على أراضي جديدة لزراعة المحاصيل لتلبية احتياجاتها الغذائية الخاصة. ويفيد المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية أن المستثمرين الأجانب اشتروا ما بين ٣٧ و ٤٩ مليون فدان من الأراضي في البلدان النامية في الفترة ما بين عام ٢٠٠٦ ومنتصف عام ٢٠٠٩^(٢٢).

٣٨ - ويخشى كثيرون أن عملية شراء الأراضي هذه يمكن أن تفاقم زعزعة استقرار الأمن الغذائي في بعض البلدان النامية، كما أن الأراضي التي تباع إلى المستثمرين الأجانب لا يمكن أن تستخدم في إنتاج الأغذية للمجتمعات المحلية. وعلاوة على ذلك، يرجح أن يؤدي هذا الاتجاه إلى الإنتاج الزراعي الصناعي على نطاق واسع مما يتسبب في تشريد صغار المزارعين في العالم النامي ويفاقم الفقر في الأرياف وانعدام الأمن الغذائي^(٢٣). وقد قام كل من

(٢٢) "Buying Farmland abroad: outsourcing's Third wave" *The Economist* (2 may 2009).

(٢٣) انظر "Global Land Grab Undermines Food Security in the Developing World", Food & Water watch,

.Fact Sheet, July 2009. Available at <http://www.newscastmedia.com/GlobalLandGrab.pdf>

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة بدراسة الآثار الاقتصادية للصفقات الدولية لشراء الأراضي بهدف تقديم بعض التوجيهات للبلدان^(٢٤).

٣٩ - وفي آذار/مارس ٢٠١٠، عقدت منظمة الأغذية والزراعة، واليونيدو، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومصرف التنمية الأفريقي، بدعم من حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية وبرعاية الاتحاد الأفريقي، مؤتمرًا رفيع المستوى بشأن الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا في أبوجا. وأطلق المؤتمر المبادرة الأفريقية لتنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعة الزراعية. وتهدف هذه المبادرة إلى أن يصبح القطاع الزراعي في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ يتكون من سلاسل قيم زراعية عالية الإنتاجية والربحية تربط بالفعل المنتجين الزراعيين والصغار المتوسطين بالأسواق، والإمداد بمواد غذائية عالية القيمة، ومنتجات الألياف والعلف والوقود، والمساهمة في زيادة دخل المزارعين، واستغلال الموارد الطبيعية على نحو مستدام وتوليد المزيد من العمالة عالية الجودة^(٢٥).

٤٠ - وبناء على طلب مصرف التنمية الأفريقي، استعرضت منظمة الأغذية والزراعة الخسائر الغذائية بعد جني المحاصيل وبرامج الخسائر الغذائية في أفريقيا، وقامت، بالتعاون مع البنك الدولي ومعهد الموارد الطبيعية التابع لجامعة غرين ويتش، بوضع إطار لبرامج الحد من الخسائر الغذائية لتفادي المشكلة القائمة منذ زمن طويل والمتعلقة بإدارة المحاصيل وتخزينها بعد جنيها على مستوى المزارع. وهناك اهتمام عارم ببرامج الحد من الخسائر الغذائية، كما أن من الوسائل الفعالة للمضي قدماً في هذا الاتجاه، معالجة الخسائر الغذائية من خلال السلاسل المضافة للقيمة الزراعية.

إدارة الموارد الطبيعية

٤١ - لإدارة المياه في الزراعة إدارة سليمة، سيلزم استعمال كميات أقل من المياه في الهكتار الواحد من الأرض كما سيكون من اللازم استرداد تكاليف التلوث من الأراضي الزراعية. وتتوفر لحواجز السياسات العامة التي تركز على أكثر العوامل الخارجية البيئية إلحاحاً وتدعم في الوقت نفسه دوافع الربح لفرادى المزارعين فرص نجاح أكثر. ومن المرجح أكثر أن تكون الحلول المتعلقة بإدارة السليمة للمياه في الزراعة غنية بالمعارف أكثر ما تكون كثيفة

(٢٤) "Land grab or development opportunity? Agricultural investment and international land deals in Africa". Available at http://www.ifad.org/pub/land/land_grab.pdf

(٢٥) The African Agribusiness and Agro-industries Development initialline Framework is available at: http://www.hlcd-3a.org/data_all/PDF_en/a3ADI_progFram1.pdf

لاستخدام التكنولوجيا. وهناك حاجة إلى الهياكل الأساسية اللازمة لتطوير مرافق وأساليب بجميع المياه والاستفادة من الأمطار بشكل أفضل.

٤٢ - ولتلبية الحاجة الماسة إلى إدارة الأراضي وموارد المياه في سياق ازدياد الضغط على هذه الموارد، وضعت منظمة الأغذية والزراعة أدوات مثل رسم خرائط الموارد الطبيعية القائمة على المشاركة، والبيانات المفهرسة جغرافيتها ونظام تحديد المواقع. ويعتمد كذلك تحسين تخطيط استغلال الأراضي على إنشاء فرق عمل وطنية تشارك فيها جميع فئات أصحاب المصلحة بهدف تعزيز القدرات المؤسسية لتنظيم استغلال الأراضي بطريقة فعالة في البلدان المعنية. وتساعد برامج منظمة الأغذية والزراعة في العديد من المناطق المزارعين على تحسين سبل العيش من خلال تحسين إدارة نظم المحاصيل وتنويع تلك النظم لإتاحة فرص إضافية لسبل المعيشة وإقحام المجتمعات المحلية في الأسواق.

الروابط الحضرية - الريفية

٤٣ - أصبح تعزيز الأمن الغذائي لدى الفئات الفقيرة وسائر الفئات الضعيفة في المدن تشكّل تحدياً متزايداً في المدن التي تشهد ارتفاعاً في عدد سكانها وعدد المهاجرين، وتعيش أزمات اقتصادية وتواجه كوارث طبيعية. وتعمل وكالات الأمم المتحدة، من خلال فرقة العمل المعنية بمواجهة التحديات في المناطق الحضرية التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، تعمل مع الشركاء العاملين في الميدان الإنساني على تنفيذ عمليات التقييم ودعم سبل العيش في العمليات المتعددة أصحاب المصلحة من أجل تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي في المدن، وذلك بالتعاون من السلطات المحلية القيادية. وتُعطى أولوية متزايدة للتنمية الحضرية المستدامة وإنشاء روابط حضرية ريفية أكثر فعالية.

٤٤ - والبستنة الحضرية في تخوم المدن هي زراعة مجموعة متنوعة كبيرة من المحاصيل داخل المدن والبلدات وفي المناطق المجاورة. ولئن مارس فقراء المدن، لا سيما أولئك الوافدين من المناطق الريفية البستنة زمناً طويلاً كوسيلة لكسب الرزق وكاستراتيجية للبقاء، لا يزال هناك قطاع في العديد من البلدان غير رسمي إلى حد كبير، وهشا عادة، وغير قانوني أحياناً. ويدعم البرنامج إقامة مدن أكثر مراعاة للبيئة^(٢٦) وتنمية البستنة الحضرية في تخوم المدن بهدف تعزيز فعالية أنشطة الإنتاج الصغيرة النطاق ونوعية الإنتاج وسلامته.

(٢٦) <http://www.fao.org/ag/agp/greenercities/>

الحراجة، ومصائد الأسماك والماشية

٤٥ - يجب أن تشمل الجهود الرامية إلى كفالة الأمن الغذائي والتغذوي جميع جوانب الزراعة. ومن الضروري تحسين خدمات الإنتاج الحيواني ودعم الممارسات المستدامة في مجال تربية الماشية، لا سيما بالنسبة لصغار المزارعين المستخدمين لنظم المحاصيل وتربية الماشية المتكاملة. ويمكن أن تخفف الحراجة الزراعية إلى حد كبير من غازات الدفيئة نظراً لأنها تستأثر بنثل التخفيض الإجمالي المقدّر المحتمل من غازات الدفيئة حتى عام ٢٠٣٠^(٢٧). وما فتئت الحراجة الزراعية تحظى باهتمام متزايد في الأوساط العالمية، بما في ذلك عقد المؤتمر العالمي الثاني للحراجة الزراعية (كينيا، آب/أغسطس ٢٠٠٩)، وتنظيم الأسبوع الأفريقي الأول للأراضي الحافة (داكار، حزيران/يونيه ٢٠١١) وقيام منظمة الأغذية والزراعة بوضع المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بالحراجة الزراعية.

٤٦ - وتتسم مصائد الأسماك والزراعة المائية المستدامة بأهمية حاسمة في الأمن الغذائي. وفي عام ٢٠٠٨، استهلك العالم ١١٥ مليون طن من الأسماك، ويتوقع أن يزداد الطلب عليها. ونمت العمالة في مجال صيد الأسماك والزراعة المائية بسرعة تفوق نمو السكان والعمالة في الزراعة التقليدية. وفي عام ٢٠٠٨، ناهز عدد العاملين مباشرة في هذا القطاع ٤٥ مليون شخص. يضاف إلى ذلك القطاعات الثانوية الهامة مثل قطاعي المناولة والتجهيز، التي تمثل المرأة نصف العاملين فيها. وإجمالاً، يدعم صيد الأسماك والزراعة المائية معيشة نحو ٥٤٠ مليون نسمة، بما في ذلك الأسر التي يعيلها العاملون فيها^(١٤).

نظم الإنذار المبكر

٤٧ - إن تعزيز قدرة القطاع الزراعي على التنبؤ بتغير المناخ والظواهر المناخية الشديدة واتقائها ومعالجة آثارها عنصر حيوي في الجهود الرامية إلى معالجة مسألة الأمن الغذائي والتغذوي. وتتيح نظم الإنذار المبكر المتكاملة في مجال الأمن الغذائي إمكانية التنبؤ ببعض آثار تغير المناخ والظواهر المناخية الشديدة ومنعها، وذلك بربط التأمين القائم على مؤشرات الطقس بالبرامج التقليدية لإدارة المخاطر والحماية الاجتماعية. وتمثل هذه الاستراتيجيات تحولا هاما من إدارة الكوارث إلى إدارة المخاطر، مما يزيد من فعالية التدخلات في مجال الأمن الغذائي والتغذوي من حيث التكلفة.

(٢٧) Ulrich Hoffmann, Assuring Food Security in Developing Countries under the Challenges of Climate Change: Key Trade and Development Issues of a Fundamental Transformation of Agriculture. مناقشة للأونكتاد، العدد ٢٠١ (شباط/فبراير ٢٠١١) (UNCTAD/OSG/DP/2011/1, (February 2011)).

٤٨ - وبرنامج اليونسكو - خطوط المواجهة المناخية - هو برنامج مشترك بين الوكالات بشأن المعارف التقليدية وتغير المناخ. وهو يضم وكالات الأمم المتحدة التي لها خبرة في الدول الجزرية الصغيرة النامية مثلا، والمعارف التقليدية والسكان الأصليين لتشجيع إدراج معارف السكان المحليين والمعارف المحلية في سياسة التكيف مع تغير المناخ. ويدعم البرنامج في المقام الأول مشاريع البحث المحلية التي توفر بيانات عن كيفية مراقبة المجتمعات المعرضة لآثار تغير المناخ ومواجهتها. ويركز معظم هذه المشاريع على آثار تغير المناخ في نظم إنتاج الأغذية، بما في ذلك الزراعة، والرعي، وصيد الأسماك وإدارة التربة^(٢٨).

٤٩ - وتساعد منظمة الأغذية والزراعة الدول الأعضاء على تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية الضرورية لتقييم آثار تقلبات المناخ على القطاع الزراعي. فمن بين الأدوات والأساليب التي تطورها المنظمة وتقدمها إلى البلدان نظام لرصد المحاصيل، والتقديرات المعتادة لكميات الأمطار ونظام لوضع نماذج لآثار تغير المناخ في الزراعة، والتحسين التكيفي والدينامي للمزارع. ويستخدم نهج إدارة مخاطر الكوارث أيضا للوقاية من آثار الظواهر المناخية الشديدة والتأهب لها^(٢٩).

٥٠ - وبرنامج شبكات الأمان الإنتاجية في إثيوبيا هو مثال آخر على الصعيد القطري يهدف إلى تحويل الملايين من سكان الريف الذين يعانون حالة مزمنة من انعدام الأمن الغذائي من متلقين للمعونة الغذائية الطارئة المتكررة إلى مستفيدين من شكل من أشكال الحماية الاجتماعية أكثر أمانا ويمكن التنبؤ بها ويمكن أن تساعد السكان على الخروج من دائرة الفقر والجوع. وكجزء من البرنامج الوطني للأمن الغذائي، دخلت الحكومة الإثيوبية في شراكة مع برنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي من أجل تحسين قدراتها على مواجهة الجفاف ومخاطر الفيضانات عن طريق وضع إطار وطني ابتكاري متكامل لإدارة المخاطر من خلال مشروع سبل العيش والتقييم المبكر والحماية، الذي يدعم الأطر الوطنية لتمويل المخاطر وإدارتها عن طريق الإنذار المبكر، والتخطيط في حالات الطوارئ وبناء القدرات لصندوق طوارئ رأس ماله ١٦٠ مليون دولار^(٣٠).

(٢٨) www.unesco.org/new/en/natural-sciences/priority-areas/links/climate-change-adaptation/projects/climate-frontlines/

(٢٩) انظر "Disaster Risk management in food and agriculture", FAO يمكن الاطلاع عليه على الموقع التالي: <http://ftp.fao.org/docrep/fao/012/0772e/i0772e00.pdf>

(٣٠) Niels Balzer and Ulrich Hess, "Climate change and weather risk management: evidence from index-based insurances schemes", *Revolution: From Food to Food Assistance: Innovations in Overcoming Hunger* (2010)

الاستفادة من المشاورات مع أصحاب المصلحة الرئيسيين

٥١ - تحتل نُهج أصحاب المصلحة المتعددين موقع الصدارة في الجهود الناجحة الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة طويلة الأجل. وسيطلب توسيع نطاق الإنتاجية الزراعية وبناء اقتصادات ريفية مزدهرة اهتماما عالميا بتشجيع تمكين ومشاركة الإدارات الحكومية وعناصر المجتمع المدني المعنية في الشراكات، بما في ذلك جمعيات المنتجين ومنظمات المستهلكين، والعمال وأرباب العمل، والمزارعات والمزارعين، والشباب والسكان الأصليين وفقراء المدن من ذوي الإعاقات والأمراض المزمنة، والهيئات العلمية وهيئات البحث، والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية، ومصارف التنمية والقطاع الخاص.

٥٢ - وفهم العلاقات غير القابلة للانفصال بين السكان وثقافتهم، والتنوع الإحيائي وسبل العيش التقليدية ونظم المعارف، والمحافظة عليها عاملان حيويان لكفالة الأمن الغذائي والتغذوي للسكان الأصليين. وقد أثر الحد من الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية، والتدهور البيئي، وتغير المناخ، والعولمة وإضفاء الطابع الغربي على النظام الغذائي والنمط المعيشي، كثيرا في دور الأغذية التقليدية في مجتمعات السكان المحليين. وعلى الرغم من فقدان العديد من الممارسات الغذائية التقليدية، لا يزال من الممكن استعادة النظم الغذائية المحلية وتعزيزها حتى يتمكن السكان الأصليون من مواصلة جني منافع تقاليدهم الضاربة في القدم.

٥٣ - ومن الضروري وضع سياسات وبرامج ملائمة لتشجيع مشاركة الشباب في الزراعة وتنمية الاقتصاد الريفي، لتحسين صورة الزراعة وزيادة ترغيب الشباب فيها. ويسعى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية من خلال إطاره الاستراتيجي للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ إلى تحقيق ذلك عن طريق إتاحة الفرص الملائمة للشباب في الاقتصادات الريفية، كما اعتمد مسألة النهوض بالشباب كموضوع للمجلس الإداري لعام ٢٠١١.

خامسا - التنسيق الاستراتيجي والتعاون الفعال

٥٤ - في حين تضطلع الحكومات بالمسؤولية عن الأمن الغذائي والتغذوي على الصعيد القطري، تدعم الأمم المتحدة الجهود الوطنية وتكملها. ويعمل المنسقون المقيمون والمنسقون الإنسانيون مع جميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في البلدان التي يعملون فيها لتحديد مجموعة من الإجراءات الملائمة وتنفيذها لغرض وضع استراتيجية شاملة للأمن الغذائي تشمل الحكومات المضيفة، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وممثلي الجهات المانحة المقيمين.

فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي في العالم وإطار العمل الشامل المحدث

٥٥ - دفع الارتفاع السريع في أسعار الأغذية والمخاطر التي تهدد الأمن الغذائي في عام ٢٠٠٨ بالمجتمع المدني إلى اتخاذ إجراءات لحماية الأمن الغذائي والتغذية للجميع. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أنشأت فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي في العالم آلية تنسيق محفزة لمنظومة الأمم المتحدة. وتضم فرقة العمل التي يرأسها الأمين العام مع المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة بصفته نائبا للرئيس، ٢٢ منظمة وصندوقا وبرنامجا وإدارة داخل أسرة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٥٦ - وتروّج فرقة العمل الرفيعة المستوى إلى نهج شامل وموحد لمواجهة التحدي المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي في العالم من خلال إطار العمل الشامل المحدث^(٣١). وينص هذا النهج على الاستجابة إلى الاحتياجات الفورية للضعفاء من السكان فضلا عن المساهمة في تحقيق القدرة على الصمود في الأمد الطويل ("مسارا الأمن الغذائي والتغذوي"). وتعطي الأولوية إلى الزراعة المستدامة، وتحسين إدارة النظم الإيكولوجية، والمساواة بين الجنسين، والشروط الأساسية لتحسين التغذية وحقوق الإنسان لمن هم أقل قدرة على التمتع بالحقوق في الغذاء. وتدعو إلى اتخاذ إجراءات مشتركة لمعالجة جميع جوانب الأمن الغذائي والتغذية ككل - توافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها، واستقرارها واستخدامها - . ويقر الإطار الشامل أنه في حين تضطلع الدول بالدور الرئيسي في كفالة الأمن الغذائي والتغذوي للجميع، يجب أن تقدم جهات متعددة أخرى مساهمات حيوية. وفي عام ٢٠١١، أعدت فرقة العمل الرفيعة المستوى نسخة موجزة بوصفها وثيقة ملخصة تسهل قراءتها تركز على مفاهيم ومبادئ الإطار^(٣١).

مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي

٥٧ - في تموز/يوليه ٢٠٠٩ وفي مؤتمر قمة مجموعة الثمانية المعقود في لأكويلا، تعهدت مجموعة الثمانية والشركاء الآخرون (أستراليا وإسبانيا والسويد وهولندا) بمبلغ ٢٢ بليون دولار لغرض الأمن الغذائي على مدى ثلاث سنوات، وهو ما يعد بالمساعدة على عكس اتجاه التدهور العام للمعونة والاستثمار في القطاع الزراعي. ووجهت مجموعة الثمانية والشركاء الآخرون هذه الأموال إلى مبادرة لاكويلا للأمن الغذائي. بيد أنه لم يُضف

(٣١) يمكن الاطلاع عليه على الموقع التالي: www.un.foodsecritu.org.

إلى النفقات المقررة السابقة سوى مبلغ ٦,١ بلايين دولار من المبالغ المتعهد بها. ويلاحظ أن هناك مبلغ ١,٥ بليون دولار من المبلغ الإجمالي، مخصص للمعونة الغذائية الإنمائية للأمم الغذائية، وهي مسألة لا تركز عليها تعهدات. ويتوقع أن تدار معظم الأموال المتعهد بها في إطار المبادرة وقنوات التمويل الثنائي. ولاحظت المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أنه على الرغم من أن هناك صعوبات تقنية في تحديد الرقم الدقيق للمبالغ التي قدمتها مختلف الجهات المانحة، فإنها بصدد الوفاء بالتزاماتها على الرغم من التصورات التي تقول بعكس ذلك.

إجراءات مجموعة العشرين

٥٨ - يبدو أن الإجراءات التي تتخذها مجموعة العشرين تتجه نحو تحقيق المزيد من الأمن الغذائي. وفي اجتماع القمة المعقود في سيول في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وضع زعماء مجموعة العشرين خطة عمل متعددة السنوات بشأن التنمية تتضمن الالتزام بتعزيز اتساق سياسات الأمن الغذائي وتنسيقها وزيادة الإنتاج الزراعي وتوفير الأغذية^(٣٢). وطلب زعماء مجموعة العشرين إلى منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية أن تعمل مع أصحاب المصلحة الرئيسيين لوضع خيارات تنظر فيها مجموعة العشرين بشأن كيفية الحد من المخاطر المرتبطة بتقلب أسعار الأغذية والسلع الأساسية الزراعية الأخرى وإدارتها بشكل أفضل دون أن يؤدي ذلك إلى انحراف سلوك السوق، ولحماية أشد الفئات ضعفا في نهاية المطاف. وتضمن التقرير المعنون "تقلب الأسعار في أسواق الأغذية والأسواق الزراعية، استجابات السياسات" (أيار/مايو ٢٠١١)، توصيات اعتمدها لاحقا وزراء الزراعة في مجموعة العشرين في اجتماعهم المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١١، وشمل ذلك الاتفاق على ما يلي:

(أ) تعزيز إنتاجية النظم الغذائية والزراعية في العالم واستدامتها وقدرتها على الصمود في وجه الصدمات على الأمد الطويل، فضلا عن تنمية البحوث والابتكارات الزراعية لتهيئة البيئة الملائمة لتشجيع الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة؛

(٣٢) الإعلان الصادر عن زعماء قمة سول لمجموعة ال ٢٠، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، الفقرة ٥١ (هـ)، متاح على الموقع الشبكي التالي: www.g20.org/documents/2010/11/seoulsummit_declaration.pdf.

- (ب) إطلاق نظام معلومات للأسواق الزراعية لتعزيز التعاون بين المنظمات الدولية للبلدان الرئيسية المصدرة والمستوردة للأغذية والقطاع الخاص؛
- (ج) تشجيع وزراء مالية مجموعة العشرين على اتخاذ القرارات المناسبة من أجل تحسين تنظيم أسواق المواد الزراعية والمشتقات الزراعية والإشراف عليها؛
- (د) العمل على إنجاح مفاوضات جولة الدوحة الإنمائية والاتفاق على إزالة القيود أو الضرائب المفروضة على الصادرات فيما يتعلق بالأغذية التي تشتري لأغراض إنسانية غير تجارية؛
- (هـ) تشجيع برنامج الأغذية العالمي على وضع مشروع نموذجي لنظام إقليمي للاحتياطات الغذائية الإنسانية في حالات الطوارئ بما يتفق وقواعد منظمة التجارة العالمية، وذلك في شراكة مع البلدان المعنية؛
- (و) تشجيع المنظمات الدولية ومصارف التنمية متعددة الأطراف والإقليمية على مواصلة بحث الآليات المعاكسة للدورات لمساعدة البلدان المنخفضة الدخل التي تعاني من عجز غذائي خلال فترات الارتفاع المفاجئ في أسعار الأغذية؛
- (ز) دعم الجهود الرامية إلى توفير أدوات فعالة لإدارة المخاطر القائمة على السوق للأسر المعيشية والمجتمعات المحلية والحكومات الضعيفة.
- ٥٩ - وأطلق نظام لمعلومات الأسواق الزراعية في حزيران/يونيه ٢٠١١، وسيعقد اجتماعه الأول في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وهو يضم شبكة من البلدان والمنظمات الخاصة، بما في ذلك منظمة الأغذية الزراعية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والأونكتاد، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي، وفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي في العالم. وسيتيح نظام المعلومات نظاما عالميا للإنذار المبكر لأسواق الأغذية في العالم يُصدر إنذارات بارتفاع الأسعار تساعد على كفاءة التهيو بشكل أفضل والاستجابة بأكثر سرعة واتساق في مجال السياسات العامة في أوقات الأزمات من خلال تقديم التوجيهات المناسبة في مجال السياسات العامة وتشجيع تنسيق السياسات عندما يشير وضع الأسواق ومستقبلها إلى وجود خطر كبير يهدد الأمن الغذائي.

البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي

- ٦٠ - البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي هو صندوق مالي وسيط يديره البنك الدولي بهدف معالجة النقص في تمويل خطط الاستثمار الاستراتيجي الإقليمية والقطرية والإقليمية في

الزراعة والأمن الغذائي التي تقوم البلدان بإعدادها. ويخصص المبلغ الإجمالي الذي تعهدت به الجهات المانحة للبرنامج، وهو ما يعادل ٩٢٥ مليون دولار، للقطاعين العام والخاص. وقدّم البرنامج حتى الآن منحا لـ ١٢ بلدا تبلغ قيمتها الإجمالية ٤٨١ مليون دولار، وذلك بموجب إصدار دعوتين لتقديم طلبات.

٦١ - وبلغت قيمة الموارد التي قدمتها الجهات المانحة حتى حزيران/يونيه ٢٠١١ ما قدره ٥٢٠,٢ مليون دولار في القطاعين العام والخاص، تمثل ٥٦ في المائة من مجموع التعهدات. وتشمل الجهات المانحة كل من أستراليا، وكندا ومؤسستا بيل وميليندا غيتس، وكوريا، وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وساهمت أيرلندا في التكاليف التشغيلية للبرنامج. وسوف لا يوجه البرنامج دعوة أخرى لتقديم طلبات للحصول على المنح إلا إذا التزم المانحون بتقديم أموال إضافية لحساب البرنامج.

إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي

٦٢ - تهدف لجنة الأمن الغذائي العالمي بعد إصلاحها إلى إنشاء برنامج شامل لتعدد أصحاب المصلحة تتعاون فيه الجهات الفاعلة الرئيسية بدعم من العمليات القطرية، لكفالة تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي للجميع. ويشمل دور اللجنة تنسيق نهج عالمي فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي؛ وتشجيع تقارب السياسات واتساقها؛ ودعم البلدان والمناطق وتقديم المشورة لها؛ وتنسيق العمل على الصعيدين الوطني والإقليمي؛ وتشجيع المساءلة وتبادل أفضل الممارسات؛ ووضع إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذوي.

٦٣ - وتسترشد عملية الإصلاح بمبادئ الشمولية، والارتباط القوي بالميدان لكفالة أن تكون العملية قائمة على الواقع في الميدان، وتوخي المرونة في التنفيذ حتى تتمكن اللجنة من الاستجابة إلى البيئة الخارجية المتغيرة واحتياجات الأعضاء. ومن السمات الرئيسية لإصلاح وتوسيع نطاق المشاركة في اللجنة كفالة إبلاغ أصوات جميع أصحاب المصلحة المعنيين في النقاش السياسي بشأن الزراعة، وزيادة التركيز على الأنشطة بين الدورات؛ وتعزيز الروابط على الأصعدة الإقليمية والوطنية والمحلية؛ وإدراج الخبرة المنظمة من خلال إنشاء فريق خبراء رفيع المستوى معني بالأمن الغذائي والتغذوي.

٦٤ - وقدمت لجنة الأمن الغذائي العالمي تقريراً مرحلياً إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه ٢٠١١^(٣٣)، يتضمن مستجدات بشأن رصد الأحداث المؤثرة في تقلب أسعار الأغذية ووضع مبادئ توجيهية طوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي والموارد الطبيعية

(٣٣) انظر، A/66/76-E/2011/102.

الأخرى، ووضع إطار استراتيجي عالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذوي، وعمل فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذوي، وتحسين تخطيط الإجراءات التي تُتخذ في مجال الأمن الغذائي والتغذوي على الصعيد القطري، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في أنشطة اللجنة، وعقد اجتماعات مائدة مستديرة لاستعراض أساليب قياس الجماعة.

تعزيز التعاون بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي

٦٥ - وفّرت الأزمات الاقتصادية والمالية، وأزمة الأمن الغذائي والتغذوي، وتغير المناخ وتقلب أسعار الأغذية حوافز جديدة لتعزيز التعاون بين الوكالات التي تقع مقارها في روما. وباتت كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي تنسق بشكل متزايد أنشطتها على مستوى السياسات وعلى المستويين التنفيذي والإداري، واتفقت على مواصلة التعاون في سياق الاتساق على مستوى منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك في إطار مبادرات "توحيد الأداء" الرائدة، لدعم جهود البلدان وبالاتساق مع الأولويات القطرية. وعلى إثر اعتماد ورقة الاتجاهات المتعلقة بالتعاون بين الوكالات التي تقع مقارها في روما^(٣٤)، التي بدأ التعاون فيما بينها في ثلاثة مجالات منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بما في ذلك الانتقال من الإغاثة إلى الانتعاش والأزمات طويلة الأمد، ونظم المعلومات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي، والاتصالات. وكثفت أيضا الوحدات المعنية بالشؤون الجنسانية في هذه الوكالات تعاونها. وأعدت خطة عمل مشتركة للشؤون الجنسانية تشمل البحث والدعوة وتنمية القدرات والتنسيق.

٦٦ - ومن خلال مرفق إدارة مخاطر الطقس المشترك بين الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ما انفك البرنامج يعمل على وضع وتقييم أدوات التأمين بالاستناد إلى مؤشرات الطقس على مستوى المجتمعات المحلية. وعلى إثر تنفيذ مشروعين نموذجيين للتأمين المتناهي الصغر في كل من الصين وإثيوبيا في عام ٢٠٠٩ يعكف المرفق على وضع نهج ابتكاري للتأمين باستخدام مؤشرات الطقس قائم على الاستشعار من بُعد لفائدة البلدان التي تكون فيها الهياكل الأساسية لرصد أحوال الطقس محدودة، وسيتم اختباره في مالي. ويجري العمل على تطوير الشراكات الخاصة بالتأمين ضد الطقس في مالي وبلدان غرب أفريقيا الأخرى. وفي أيار/مايو ٢٠١٠، في إطار مرفق إدارة مخاطر الطقس، نشر برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية دراسة رائدة عن ٣٧ مشروعا

(٣٤) "Directions for Collaboration among the Rome-based Agencies", July 2009 متاح على:

<http://ftp.fao.org/decprep/fao/meeting/017/k5126e.pdf>

تجريبيا للتأمين القائم على مؤشرات الطقس بهدف تحديد معايير مشاريع التأمين الواسعة النطاق والمستدامة.

إصلاح الفريق العامل للبحوث الزراعية

٦٧ - اعتمدت عملية إصلاح الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، التي تمت مؤخرا، والتي دعمتها كل من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي، اعتمدت نهجا إداريا قائما على النتائج بغرض التخطيط الاستراتيجي للإدارة والاتصالات التي تركز استمرار التعلم والمساءلة.

٦٨ - ويحدد إطار النتائج الاستراتيجية الجديد الذي وضعه الفريق نتائج على مستوى النظام يستنار بها في تصميم بحوث الفريق وبرامج البحث التي ينفذها، والتي هي الآلية التنظيمية الرئيسية لبحوث الفريق. وتتمثل النتائج على مستوى النظام في الحد من الفقر في الأرياف، وتحسين الأمن الغذائي، وتحسين التغذية والصحة، والتنمية المستدامة للموارد الطبيعية. وتنص برامج البحث للفريق بوضوح على تنفيذ بحوث الفريق ضمن إطار يتيح إمكانية الربط الواضح بين الاستثمار في البحوث التي يقوم بها الفريق وتأثير ذلك المحتمل على نتائج التنمية. وتُعطى الأولوية بشكل متزايد لتلبية الاحتياجات المحلية، بما في ذلك البحث التطبيقي والبحث التشغيلي، والمصادقة على التجارب الميدانية والممارسات الجيدة ونشرها وبناء قدرات المؤسسات الوطنية.

٦٩ - واتساقا مع التمويل القائم على النتائج، يحوّل النهج الجديد تركيز كل من الممولين والباحثين من إنجاز النواتج إلى تحقيق نتائج البحث والتطوير وتوضيح المسألة والمسؤولية المشتركة في الوقت نفسه.

حركة توسيع نطاق التغذية

٧٠ - الاستثمار في التغذية في فترة ما بين الحمل وعيد الميلاد الثاني للطفل يُنقذ حياة الطفل. فهو يمنع وقوع تأثير طويل الأجل ولا يُمحى في النمو الفكري والبدني والاجتماعي للأطفال. وهذا الاستثمار هام من الناحية الاقتصادية ذلك أنه يخفف عبء نظم الرعاية الصحية، ويحقق المزيد من الإنجازات في مجال التعليم ويحسن الازدهار. وفي عام ٢٠١٠، التزم ما يزيد عن ١٠٠ منظمة، تمثل الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، ومؤسسات للبحث ومنظومة الأمم المتحدة، بالعمل معا لمكافحة الجوع ونقص التغذية، فوضعت إطارا لتوسيع نطاق التغذية وخريطة طريق لوضع المبادئ والتوجيهات اللازمة لتوسيع نطاق العمل.

٧١ - ومنذ انطلاق فكرة توسيع نطاق التغذية في الاجتماع العام الرفيع في الجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ما فتئ ١٧ بلدا من البلدان التي تعطي الأولوية للأمن الغذائي والتغذوي في برامجها الوطنية خلال التنمية المراعية للاعتبارات التغذوية والجنسانية تهدف إلى تحقيق نتائج تغذوية كهدف رئيسي لها في سياساتها الإنمائية في قطاعات مثل الزراعة والصحة والحماية الاجتماعية والتعليم. وتستثمر هذه البلدان في مشاريع التغذية المباشرة مثل تشجيع التغذية قبل الولادة، والرضاعة الثديية، وإغناء الأغذية والأغذية التكميلية. ويقوم المجتمع الدولي بتنسيق دعمه للخطط القطرية لزيادة التغذية. وسيشارك الكثير من هذه البلدان، وأصحاب المصلحة الداعمين لها، في الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ لاستعراض التقدم المحرز.

التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

٧٢ - يجري على نحو متزايد تبادل وتعزيز الحلول المتعلقة بالزراعة المستدامة للأمن الغذائي والتغذوي من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. فعلى سبيل المثال، أقامت مؤخرا الهند والولايات المتحدة ترتيبا ثلاثيا مع ليبيريا وملاوي وكينيا لدعم الأمن الغذائي والتغذوي^(٣٥)، كما عقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اجتماعا رفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ في شراكة مع منظمة العمل الدولية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي، يركز على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٧٣ - وأشرفت منظمة الأغذية والزراعة على تنظيم العديد من اتفاقات التعاون بين بلدان الجنوب وتحسين النظام الغذائي والتغذوي للأسر المعيشية الفقيرة وزيادة إنتاج الأغذية، موفرة تقنيين خبراء يعملون في الميدان مباشرة، كما وفرت التدريب العملي للباحثين والعاملين في الإرشاد الزراعي والمجتمعات الزراعية في البلدان المستفيدة. وكانت هذه الاتفاقات أدوات مفيدة لإقناع السلطات المحلية والوطنية بقيمة نشر التكنولوجيات الابتكارية على نطاق أوسع كثيرا. وخلال فترة ١٥ سنة الماضية دعمت منظمة الأغذية والزراعة برامج التعاون بين بلدان الجنوب في ما يزيد عن ٤٠ بلدا وأوفدت إلى الميدان ما يزيد عن ١ ٥٠٠ خبير وفني لفترات تتراوح بين سنة وثلاث سنوات، من بينهم ٨٠٠ أوفدتهم جمهورية الصين الشعبية. ومن المقرر تنظيم دورات تدريبية للخبراء الأفريقيين في مراكز البحث والتدريب الصينية في إطار التحالف الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة مع الصين.

(٣٥) "US, India to collaborate on food Security in Africa", Economic Times, 20 July 2001.

التنسيق الإقليمي

٧٤ - الأمن الغذائي والتغذوي هو نتيجة رئيسية من نتائج التنمية تتحقق من خلال البرنامج الوطني الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا الذي وضعه الاتحاد الأفريقي والذي شجع، مع اللجان الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا جهودا تشمل العديد من أصحاب المصلحة من أجل إبرام اتفاقات ووضع خطط للاستثمار على الصعيدين القطري ودون الإقليمي. وحتى اليوم، أنجز ٢٦ بلدا اتفاقها الوطني للبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا كما قام ١٦ بلدا آخر بإعداد خطط وطنية للاستثمار الزراعي وخضعت لعملية استعراض الأقران^(٣٦).

٧٥ - يجب أن يكون التنسيق الإقليمي في مجال إدارة المخزونات الغذائية في حالات الطوارئ، لا سيما في القرن الأفريقي، قادرا على معالجة المسائل التي تشترك فيها بلدان عدة وكفالة أن تتم التدخلات عبر الحدود في الوقت المناسب وبفعالية. وينبغي الاعتماد في التنسيق على الآليات القائمة. ويشمل ذلك تعزيز قدرات الهيئة الحكومية الدولية للتنمية وسائر الجهات الفاعلة الإقليمية. ولئن كانت خطة عمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المتعلقة بالقرن الأفريقي والتي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي ومؤسسة أكسفام في تشرين الثاني/نوفمبر تحتاج إلى تحديث^(٣٧) فإنها لا تزال خطة صالحة كدليل للعمل.

سادسا - خاتمة

٧٦ - التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذوي مسألتان معقدتان من مسائل التنمية المستدامة. وتكمل الجهود الرامية إلى تشجيع الأساليب "الخضراء" أو "الذكية في التعامل مع المناخ" تعزيز الإنتاج الغذائي بجهود تكفل الوصول إلى مسارات الغذاء والتنمية المستدامة. ويتعين على الحكومات الوطنية بذل جهد أكبر لتنفيذ قرارات لجنة التنمية المستدامة في دورتها السابعة عشرة.

٧٧ - وستظل الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي يحتلان موقع الصدارة في جدول الأعمال الدولي في عام ٢٠١١. وسيصبح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (ريو + ٢٠) فرصة عالمية للتركيز على هذه القضايا، ويقوم عدد من البلدان بالفعل

(٣٦) انظر، www.nepad-caadp.net.

(٣٧) ملاحظات من الفريق التوجيهي التابع لفرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي في العالم: اجتماع خاص بشأن القرن الأفريقي، حزيران/يونيه ٢٠١١.

بالنظر فيما يعنيه "الاقتصاد الأخضر" بالنسبة للأغذية والزراعة. ولهذا الغرض، أنشأت هولندا فريق أصدقاء غير رسمي بالأمن الغذائي والتغذوي، وأطلقت منظمة الأغذية والزراعة مبادرة عنوانها "إضفاء الطابع البيئي على الزراعة" لتعبئة قطاع الأغذية والزراعة لغرض مؤتمر ريو + ٢٠، في سياق التنمية المستدامة وتخفيف حدة الفقر.

٧٨ - ومن المناسبات التي تربط الزراعة والأمن الغذائي والتغذوي بموضوع الاقتصاد الأخضر عقد اجتماع خبراء مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن "خضرة الاقتصاد بالزراعة" في باريس في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وتنظيم حوار وزاري بشأن "الاقتصاد الأخضر: إدماج القضاء على الفقر، والأمن الغذائي والأمن في مجال الطاقة" في نيودلهي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١؛ وعقد مؤتمر دولي في بون في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ لبحث الصلة بين المياه والطاقة والأمن الغذائي.

٧٩ - وسيتطلب اتباع نهج شامل لتحقيق هدف خفض عدد الجياع في العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، بذل المجتمع الدولي جهود متضافرة حتى يظل مركزا على توسيع نطاق النهج الناجحة في مجال التنمية المستدامة وتعبئة جميع أصحاب المصلحة، وكفالة الوفاء بالتعهدات المالية. ولا يزال من الممكن تحقيق الهدف المتفق عليه بحلول عام ٢٠١٥ بزيادة تنسيق الإجراءات واتباع نهج مسار مزدوج وشامل.